

التذليل

على

كتب الجرح والتعديل

تأليف

طارق بن محمد آل بن ناجي

تقريب

الشريف

العلامة

حاتم بن عارف العوني

محمد بن الأمين بو خبزة الحسني

الشيخ

محمد عمرو بن عبد اللطيف

الطبعة الثانية

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

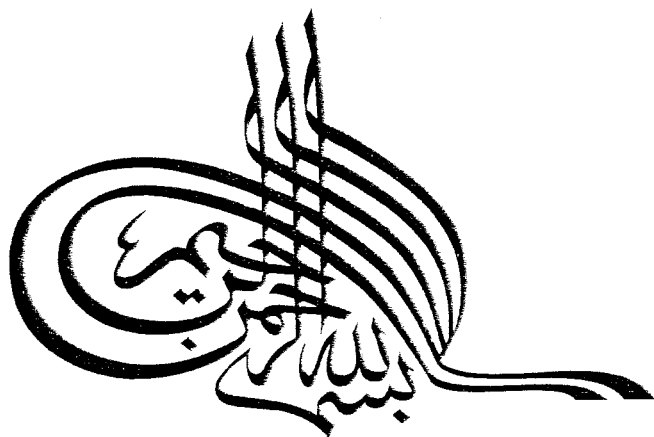
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

مكتبة المشى الإسلامية - حولي شارع المشى

تلفون : ٢٦١٢٢٦٧



تقريب الحِلْمَة

أبي أويس محمد بن الأمين بو خبزة الحسني - حفظه الله -

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

من الكلام الشائع: ما ترك الأول للآخر، وقد نُقِصَ بقول الآخر: كم ترك الأول للآخر، وقد صح هذا الكلام، وتواترت دلالته، وتواترت شواهدُه، ولا سيما في علم الرجال في الجرح والتعديل الذي هو عَصَب علم الحديث والأثر، وقد أُلْهِمَ الأخ بظهر الغيب الأستاذ النابه: طارق بن محمد آل ابن ناجي أن يتناول موضوعاً طريفاً يتعلّق له، مما يُعَدُّ تذييلاً على كتب الجرح والتعديل، فيُتِمُّ ما نقص، ويُفَصِّل ما أجهل، ويستدرك ما فات، كل هذا بالرجوع إلى مصادر الرجال المعتمدة والمسماة بجريدة المصادر والمراجع، والتي لم يألُ جهداً في استنطاقها في صبر وأناة وبقظة، وقد تَفَضَّل وأهدى إليّ ثمرة جهوده المتمثلة في كتاب «التذيل على كتب الجرح والتعديل» المطبوع في (١٧٣) صفحة، تناول فيه زهاء ستمائة ترجمة بما سبق من تميم وتفصيل واستدراك، ولما قرأته حمدتُ صنيعه، واستفدت بيانه وبديعه، وتمنيت لو تابع الأخ بحثه، وواصل دراسته ومقارنته، فإنه - بلا شك - واجدٌ ما تقر به العين، ويثلج الصدر، ويطمئن القلب، من لطائف المعارف، وجيل الفوائد، الهادية إلى مزيد من التقويم والتقييم المتعلق بحملة الشرع الشريف، ومن شأن هذا أن يُفِضي بصاحبه إلى الحكم العادل المبني على الدلائل الصحيحة، والحُجج الواضحة، لا على الشبهات المستندة إلى التخمين والافتراض، وسُرعان ما يهتز تحت سهام النقد والاعتراض.

وقد مر علينا زمان ونحن نعتمد اعتماداً مطلقاً متأثرين بتقليد مشايخنا أحكام الحافظ ابن حجر - وناهيك به - في (التقريب)، وقلما نلحظ من يتوقف في ذلك أو يتردد في القبول بله من يترك ذلك في الجملة، إلى أن طبع بعض المعتنين المختصين في معرفة الرجال وتمييز الرواة (التقريب) طبعاً يختلف عن كل ما سبق بانتهاجه نهج الأخ طارق في تذييله، في تعقب أحكام الحافظ بتذييلها بما يتم أو يوضّح أو يقيد أو يُجَالف، فعظمت

(ب)

بذلك الفائدة، وجسمت العائدة، وقد كانت قاب قوسين أو أدنى من علماء الفن بعد الحافظ - رحمه الله تعالى - ، ولكن الله ادّخرها للمتأخرين، فظهر بها وبنظائرها صواب من قال: كم ترك الأول للآخر، وقد علمت فرحًا مغتبطًا أن الأخ طارق زاد في تذييله محققًا الأمنية، بأنظاره السنية، وجهوده المرضية، ونحن في انتظار عمله سائلين الله تعالى له مزيدًا من التوفيق والسداد، وجزيل الأجر والثواب لنفع العباد، آمين.

تطوان في رابع ذي الحجة الحرام عام ١٤٢٣هـ.

أبو أويس محمد بو خبزة الحسني

(ج)

تقريب

الشريف حاتم بن عارف العوني - حفظه الله -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثره واتقى حده.

أما بعد : فإنه لا يخفى على المشتغلين بعلم الحديث ما لأحكام الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً من الأهمية الكبرى، وما لها من الأثر العظيم على الروايات قبولاً ورداً. غير أن عزوف كثير من المشتغلين بعلم الحديث (فضلاً عن سواهم) عن استكمال جمع تلك الأحكام في الرواة، وهجومهم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً قبل بذل الجهد الكافي في ذلك، إلى درجة الاكتفاء بكتاب واحد أو كتابين، بل إلى درجة الاستغناء باجتهد عالم واحد في حكمه على الرواة = يشهد بأن فاعل ذلك لم يُقدر أحكام النقاد على الرواة حق قدرها، ولا عرف المنهج الصحيح في التعامل معها، ولا قارب ذلك.

ولكي تتضح لنا أهمية كل حكم من أحكام نُقاد السنة على الرواة، فإنه يكفي أن نستحضر في أذهاننا تلك المراحل الكثيرة المتشعبة العميقة من التأمل والبحث والدراسة، وذلك الجهد العظيم الذي يبذله أئمة السنة، لكي يصلوا لتلك النتيجة في الراوي، والتي تُترجمُ بحكم يتكون من لفظ واحد أو ألفاظ يسيرة فيه (مثل: ثقة، أو: ضعيف) !!! هذه الأحكام التي لا تُعطى حق إصدارها في الراوي أصلاً، إلا لطائفة قليلة من نخبة مصطفاة من علماء الأمة. !!

ولذلك فإنه يحق لي، في عصر سيطرت على تصورات أهله وموازين تقديراتهم للأشياء تقاليد ورسوم وألفاظ جديدة، أن أقول: إن كل حكم من أحكام أئمة الجرح والتعديل على كل راوٍ من الرواة، هو في حقيقته نتيجة كبرى لبحوث مختبرية، أصدرتها أعظم المختبرات التي عرفتها البشرية في نقد المنقولات؛ ولذلك فإن كل حكم من تلك الأحكام يستحق صاحبه ومصدره جائزة عالمية كبرى على خدمة الإسلام، وبالتالي: على خدمة البشرية !!!

لقد كنت في كل مرة أكلم فيها عن أهمية الحفاظ على تلك الأحكام، وعلى ضرورة جمعها وتيسيرها للباحثين، أقول - اهتزت مشاعري كلها لذلك -: إن صفحة واحدة من صفحات كتب الجرح والتعديل لأئمة النقد، أو من صفحات علل الحديث، لتسوي متاع الدنيا

كلها !!!

ولهذا .. فقد سرني - كما سرَّ غيري من المشتغلين بعلوم السنة - صدور كتاب (التذليل على كتب الجرح والتعديل) لأخي الفاضل الشيخ طارق بن محمد آل ابن ناجي (وقفه الله تعالى)، والذي صدر في سنة (١٤٢٠هـ). ولقد تُلِّقي كتابه هذا حينها بما يستحقه من القبول والثناء، وعرف له الباحثون مكانته وما تميز به من جهد يُشكر لمؤلفه (جزاه الله خيراً).

واليوم يعود المؤلف (والعوذُ أحمد) إلى طبعة جديدة للكتاب، فيها إضافات وتحسينات، تزيده إفادة وإجادة. إذ لا يخفى على كل من عانى أمثال هذه البحوث، المعتمدة على الاستقراء والجمع من المظان ومن غير المظان، أنها بحوث في بحور لا ساحل لها، وأن دعوى الاستيعاب فيها لا تصح، وإن قصد الباحث الاستيعاب وحرص عليه.

وبهذه المناسبة، فقد رغب المؤلف أن أشاركه غبطة هذا الإصدار الجديد من الكتاب (قبل صدوره)؛ لما يجمعني به (وببقية الباحثين وطلبة العلم) من أواصر وثيقة وكثيرة، وهي - وإن لم نلتق قط - كافية، بل أصرة العلم وحدها كافية بأن أشاركه (بالفعل) غبطته بكتابه النافع (التذليل ...) في ثوبه الجديد !!!

فأسأل الله تعالى لي وله: تسديد الآراء، وتصويب الأقوال، وإصلاح الأعمال، وإخلاص النوايا. وأن يُبلغنا جميعاً فيما يُرضيه آمالنا، وأن يرفع في الدنيا والآخرة مكاننا .. إنه سميع مجيب. والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وكتب

الشريف حاتم بن عارف العوني

١٤٢٣/١١/٢هـ

تقريب الشيخ

محمد عمرو بن عبد اللطيف - حفظه الله -

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم وبعد،،

فقد اطلعت على الطبعة الأولى من كتاب «التذيل على كتب الجرح والتعديل» لأخي الفاضل / طارق بن محمد آل ناجي - حفظه الله تعالى ووقفه لما يجبه ويرضاه- . ولم أتمكن من استقصائه كله قراءة، فكانت مأخذي على القدر الذي تتبعته قليلة.

فمنها وضعه الخطوط تحت الكلام، فهذا صنيع الأعاجم، والصواب وضعها فوقه، والناظر في مواضع سجود التلاوة من كتاب الله عز وجل، وبعض تصانيف أئمتنا القدامى ك «ذكر أخبار أصبهان» للحافظ أبي نعيم - رحمه الله - يلحظ ذلك.

ومنها ذهابه إلى الجمع بين «جنيد بن العلاء بن أبي دهره» ، و «جنيد - غير منسوب - عن ابن عمر» مستدلاً بصنيع الإمام ابن حبان - رحمه الله - المخالف لعامة أهل العلم في التفريق بينهما ، مع أن الحق أنه قد تداخلت عليه ترجمتا الرجلين، وسها أيضاً فأورد الأول في (كتاب المجروحين) ، والثاني في (الثقات)، مع قرائن أخرى لا أطيل بذكرها في هذه العجالة.

وحاصل الأمر أن الكتاب - في مجمله - مفيد نافع لأهل العلم وطلبته، وقد بذل فيه أخونا الحبيب جهداً يُحمد له.

ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعله في كفة حسناته: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ

مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿١﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٢﴾﴾

وكتب

أبو عبد الرحمن محمد عمرو بن عبد اللطيف
في يوم الاثنين، ثم أعاد تبويضه ليلة الثلاثاء، الموافق
الخامس عشر من شوال سنة ١٤٢٤ من هجرة النبي ﷺ

مَهَيَّبًا

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز الطبعة الثانية لهذا الكتاب الموسوم بـ «التذييل على كتب الجرح والتعديل»، وهذه الطبعة تمتاز عن سابقتها بالتنقيحات والحذف والزيادات، فأما التنقيحات ففي صياغة العبارات والجمل، وحذف بعضها وإثبات غيرها بما لا يخل بالمعنى، وأما الحذف فيتمثل في حذف بعض التراجم التي كانت في الطبعة الأولى، مثل ترجمة: «حكامة بنت عثمان بن دينار» فقد وجدت الحافظ ابن حجر العسقلاني قد ذكرها في لسان الميزان، وذكر ما ذكرته فيها، وترجمة «محمد بن المغيرة السكري الهمداني» فقد ذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء، وذكر فيه ما يكفي ويشفي، فقد اتضح لي أن هذا الرجل صدوق، على عكس ما هو مذكور عندي في ترجمته، وغيرها من التراجم، وأيضًا حذفت الكلام على بعض الأحاديث، والتي ذكرتها في بعض تراجم هذا الكتاب. وأما الزيادات فيتمثل في زيادة مادة الجرح والتعديل لبعض تراجم الكتاب وأيضًا في زيادة عدد التراجم تبلغ عدة مئات مما فتح الله به عليّ والحمد لله، هذا وقد تفضّل المشايخ العلماء بتقريظ لهذا الكتاب، وبطلب مني ولم يردّوا طلبني وذلك من طريق تلامذة لهم نجباء وهؤلاء المشايخ حفظهم الله:

١- شيخنا العلامة محمد بن الأمين بو خيزة التطواني المغربي أبو أويس.

٢- فضيلة الشيخ الدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني.

٣- فضيلة الشيخ المحدث محمد عمرو بن عبداللطيف المصري.

فجزاهم الله كل خير وأجزل لهم المثوبة ورفع قدرهم في الدنيا والآخرة.

وأعود في الكلام عن موضوع الكتاب، فأقول:

كثرت المؤلفات في الحديث النبوي في هذا العصر، ومساهمة مني في خدمة حديث رسول الله ﷺ جمعت مادة هذا الكتاب، وما هو باختراع مني، وإنما هو تقريب لمادة قد يبحث عنها طالب العلم فأكون بذلك قد وفّرت لهذا الطالب الجهد والوقت، وقد سلكت في تأليف هذا الكتاب منهجًا هذا بيانه:

١- الكتاب عبارة عن تراجم لبعض رواة الحديث النبوي مع بيان حالهم من حيث القبول والرد، وذكر كلام أئمة الحديث فيهم.

٢- قسمت هؤلاء الرواة قسمين ، هما:

• القسم الأول: تراجم الرواة الذين لا تسبق أسماؤهم حروف، فهذه التراجم جمعت مادتها من كتب الجرح والتعديل المختلفة ، ولا توجد هذه التراجم مجموعة في الكتب الأمهات ، مثل : ميزان الاعتدال للذهبي، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، وغيرها من الكتب الأمهات. وهذا القسم من التراجم على أنواع، فمن الرواة من سكت عنهم ابن أبي حاتم، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، فوجدت كلامًا في هؤلاء الرواة تُبيّن أحوالهم، ورواة آخرين قد ذكر فيهم ابن أبي حاتم والخطيب البغدادي جرحًا وتعديلًا، فرأيت ذكر هؤلاء الرواة مع زيادة مادة الجرح والتعديل هؤلاء الرواة، وقفت عليها عند غير ابن أبي حاتم، والخطيب البغدادي، ورواة تُقرّد ابن حبان بذكرهم في كتابه «الثقات»، ووجدت فيهم كلامًا في كتب الجرح والتعديل الأخرى، ورواة مثورة تراجمهم في كتب السؤالات، ودواوين الحديث النبوي ، فجمعت مثل هؤلاء الرواة مما سبق من الكتب في مكان واحد.

• القسم الثاني: تراجم الرواة الذين تسبق أسماؤهم حروف، وهؤلاء الرواة نقلت تراجمهم من الكتب الأمهات، ثم زدت عليها في مادة الجرح والتعديل لا توجد في هذه الكتب المنقولة منها هذه التراجم، والحروف التي تسبق أسماء هؤلاء الرواة عبارة عن رموز للكتب التي نقلت منها تراجم الرواة، وهذه الحروف كالتالي :

- ١- تاريخ الإسلام: يعني كتاب «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي.
- ٢- تحفة: يعني كتاب «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للسخاوي.
- ٣- تع: يعني كتاب «تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة» للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- ٤- ذ: يعني كتاب «ذيل الميزان» للحافظ زين الدين العراقي.
- ٥- ذك: يعني كتاب «ذيل الكاشف» للحافظ ولي الدين العراقي.
- ٦- س: يعني كتاب «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي.
- ٧- صه: يعني كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- ٨- غن: يعني كتاب «غاية النهاية في طبقات القراء» للحافظ ابن الجزري.

(ح)

٩- ل: يعني كتاب «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

١٠- م: يعني كتاب «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي.

١١- هـ: يعني كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وكذلك

كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي.

٣- قد يسبق اسم الراوي حرفان هكذا (تع - ل)، أو (ل - س) . . . إلخ، وهذا يعني أن الراوي المذكور في هذين المصدرين، لكنني أنقل من أوعب هذين المصدرين كلامًا في هذا الراوي، وقد أزيد كلامًا في الجرح والتعديل موجودًا في المصدر الذي لم أنقل منه ترجمة الراوي، وليس موجودًا في المصدر المنقول منه الترجمة وأميّزُهُ بمعقوفتين « [] » انظر مثلاً ترجمة «عبدالمؤمن بن خالد المروزي».

٤- كثيرًا ما استخدم علامة المعقوفتين « [] » في اسم الراوي صاحب الترجمة، وفي مادة الترجمة، فهذه العلامة تكون دلالة على زيادة في التعريف بالراوي كذكر اسم الجد أو الكنية أو اللقب أو البلد أو النسبة، وتكون دلالة أيضًا على تصحيح التحريف أو التصحيف الواقع في المطبوع من كتب الأمهات، انظر مثلاً ترجمة: «محمد بن صالح بن علي الأشج»، و «علي بن سليمان الكسائي»، و «محمد بن إسحاق بن سبويه»، وتكون أيضًا المعقوفتان « [] » دلالة على إعادة لكلام إمام من أئمة الجرح والتعديل في الراوي قد تم تجزيه أثناء ترجمة الراوي، فرأيت أن أجمع كلام هذا الإمام في نسق واحد، راجعًا في ذلك إلى الأصل المنقول منه كلام هذا الإمام ما أمكن إلى ذلك، انظر مثلاً ترجمة: «عمر بن رديح النهدي»، و«الجنيد بن العلاء بن أبي دهرة».

٥- سلكت مسلك الاختصار في نقل تراجم بعض الرواة، إذ إن الذهبي، وابن حجر العسقلاني يذكرون للراوي شيئًا من رواياته المنكرة والضعيفة، لكنني أحذف هذه الروايات وأقتصر على ذكر الجرح والتعديل فقط، إلا ما كان في بعض الرواة، فلا أحذف هذه الروايات، وقد أحذف من أسماء شيوخ وتلاميذ الراوي أيضًا بغية الاختصار.

٦- لاحظت في بعض الأحاديث والحكايات نقصًا في متنها، فأتممت هذا النقص من مصادره وميزته بمعقوفتين « [] ». انظر مثلاً ترجمة «خالد بن شوذب».

٧- ما يتم اختصاره من كلام في تراجم بعض الرواة أكتب في نهاية الترجمة: «ا.هـ. باختصار»،

وما يتم اختصاره مع بعض التصرف في مادة أكتب في نهاية الترجمة: «ا.ا.هـ. باختصار وتصرف»، وما يتم التصرف فيه بإعادة الترجمة أكتب في نهاية الترجمة: «ا.ا.هـ. بتصرف»، وكل هذا مع عدم مادة الجرح والتعديل المتعلقة بالراوي، وعدم الإخلال بمقصود العبارات، وعندما لا أحذف شيئاً أكتب في نهاية الترجمة «ا.ا.هـ.».

- ٨- لتمييز الزيادة التي أزيدها في ترجمة كل راوٍ أبدأ أول السطر بكلمة: «قلت».
- ٩- بعد إتمام الزيادة قد أذكر فوائد ونكت أُميِّزُها بكلمة: «فائدة» أو «تنبيه».
- ١٠- لم أستقص ذكر مصادر تراجم الرواة، وإنما اقتصاري على ذكر المصادر المنقولة منها الزيادة، باستثناء التراجم المجردة من الحروف فأني استقصيت ذكر المصادر قدر الإمكان.
- ١١- كتبت تاريخ وفيات ومواليد الرواة بالأرقام وليس بالحروف.
- ١٢- لم أفرد الألقاب، إنما أدخلتها ضمن الترتيب الهجائي للكتاب مع بيان اسم الراوي صاحب اللقب.
- ١٣- بعد حرف الياء، بدأت بالكنى ثم بالأبناء ثم بأسماء النساء.
- ١٤- تابعت رأي الشيخ محمد عمرو بن عبداللطيف -حفظه الله- والذي ذكره في تقريره حول الراوي: «جنيد بن العلاء بن أبي دهرة».

فهذا ما أردت توضيحه حول منهج الكتاب بطبعته الثانية، ولا يسعني إلا أن أشكر كل من له يد في مساعدتي بإفادتي لبعض الرواة، أسأل الله أن يجزيهم عن كل خير وأن يجمعني بهم في الجنة ومرافقة سيد ولد آدم محمد ﷺ ..

وآخر دعوانا أُوْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

طارق بن محمد بن إبراهيم بن خليل
آل بن ناجي القناعي